

Distr.
GENERAL

S/1998/549
22 June 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

أرفق بهذه الرسالة نص القرار الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في واغادوغو ببوركينا فاسو في الفترة ما بين ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بشأن الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وأكون ممتنا لو عمتم القرار كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبو زيد عمر دورده
السفير
المندوب الدائم

مرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات
المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد دورته العادية الرابعة والثلاثين في واغادوغو في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

إذ يحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن النزاع،

وقد استمع إلى تقرير لجنة الخمسة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في أعقاب بعثتها إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واجتماعها مع وزير الخارجية البريطاني،

وإذ يعرب عن امتنانه العميق للجماهيرية العربية الليبية للموقف الذي اتخذته والمبادرات الإيجابية التي اتخذتها لحل النزاع سلمياً،

وإذ يرحب بقرار محكمة العدل الدولية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ الذي أكدت فيه اختصاصها بالنظر في النزاع،

وإذ يرحب أيضاً بالرد الإيجابي لأسر الضحايا على الجهود الرامية إلى تسوية النزاع بسرعة،

وإذ يعرب عن قلقه العميق من الخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي تكبدها الشعب الليبي ومواطنو الدول الأعضاء الأخرى في منظمة الوحدة الأفريقية،

وإذ يعرب عن أسفه لعدم وجود رد إيجابي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على المبادرات الدولية والإقليمية، والجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع يستند إلى مبادئ القانون الدولي، وفي إطار التفاهم والحوار البناء،

١ - يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار بتعليق الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية وفقا للقرارين ٧٤٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٢ و ٨٨٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، إلى أن تصدر محكمة العدل الدولية حكمها بشأن هذا الموضوع؛

٢ - يقرر عدم الامتثال بعد ذلك لقراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) بشأن الجزاءات، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، إذا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بحلول شهر تموز/يوليه ١٩٩٨، وهو التاريخ الذي يتعين فيه استعراض الجزاءات، أن تجري محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد، عملا بقرار محكمة العدل الدولية، نظرا لأن تلك الجزاءات انتهاك للمادة ٢٧، الفقرة ٣؛ والمادة ٣٣ والمادة ٣٦، الفقرة ٣، من ميثاق الأمم المتحدة، وبسبب الخسائر البشرية والاقتصادية الكبيرة التي تكبدتها الجماهيرية العربية الليبية وعدد من الشعوب الأفريقية الأخرى نتيجة لتلك الجزاءات؛

٣ - يقرر، استنادا إلى أسباب معنوية ودينية، وعلى أن يتم التنفيذ فورا، عدم امتثال منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء فيها، من الآن فصاعدا، للجزاءات المفروضة ضد الجماهيرية العربية الليبية فيما يتصل بالالتزامات الدينية، ومواجهة الحالات الطارئة الإنسانية، وللوفاء بالالتزامات المتعلقة بالنظام الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية؛

٤ - يطلب من لجنة الخمسة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تواصل أداء مهمتها؛

٥ - يكلف الأمين العام لرصد تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس الأمن، في دورته

المقبلة.
